حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٦٨) ٢٠١٤/١١/٣٠ م | www.al-badeel.org | Issue (168) 30/11/2014

أمراض النخب السياسية السورية المعارضة

حسام ميرو

تضع شرائح واسعة من السوريين اللوم على النخب السياسية المعارضة في "تأخر نجاح الثورة"، أو "تحولها عن مسارها"، أو "وضعها رهينة بيد الدول الإقليمية"، وإلى ما هنالك من قضايا تدخل في صميم ما آلت إليه الأوضاع في سورية من كارثية وعبثية، وأفقدت السوريين الأمل في رؤيتهم التحول الذين أرادوه من وراء انتفاضتهم ضد النظام في آذار 2011.

وعلى الرغم من أهمية ما يطرح من نقد للمعارضة السورية بمختلف أطرافها، إلا أننا لا نجد وقفة لطرف أو أطراف سياسية عند النقد الموجه لعمل المعارضة، وكأن النقد لعملها هو من لزوم ما لا يلزم، أو لقناعة منها بأنه سيبقى مجرد كلام لا مفعول له جدياً في إحداث تغييرات مهمة على مستوى الأحداث.

وبعد كل الأخطاء التي ارتكبتها هيئات ومؤسسات وشخصيات معارضة، نجد مزيداً من الانحدار في العمل السياسي، وبدلاً من الوقوف على أسباب ومكامن الخلل الذاتية والموضوعية، ومحاولة تجاوز ما يمكن تجاوزه، ثمة تصميم على ارتكاب الأخطاء نفسها، بل والدفاع عنها، في حالة من العمى الفكري والسياسي، وغياب حس المسؤولية الذي بات السمة الغالبة عند من يمسكون بدفة المؤسسات السياسية.

إن النظر إلى المعارضة بوصفها جزءاً من أسباب تأخر نجاح الثورة أو تحولها عن مسارها أو ارتهانها للدول الإقليمية هي نقاط صحيحة، ويجب التوقف عندها، فعدم قدرة المعارضة على تقديم قوة مثل في الفكر والسلوك والاتفاق والتنسيق على حدود دنيا في عملها أفقدها بعض الرصيد الذي كانت حازته بعض شخصياتها قبل الانتفاضة أو في بداياتها.

وذهاب الثورة إلى مسارات لا تتفق من حيث الطبيعة والأهداف التي انطلقت منها/ أو من أجلها، له أسباب ذاتية تتعلق بالمعارضة، وبعضها موضوعي، لكن العامل الذاتي لعب لمصلحة العوامل الأخرى، وبدا واضحاً وجود خلاف عميق حول مستقبل سورية كدولة، وبدا أن ما اعتبر مسلمات بين أطياف المعارضة لم يكن كذلك، ويكفي أن نضرب مثلاً في اختلاف المعارضة على تضمين عبارة "الدين لله والوطن للجميع" في وثيقة العهد الوطني التي أقرتها القوى السياسية في مؤتمر توحيد المعارضة في تموز 2012.

أطياف المعارضة اجتمعت على أمر واحد وهو إسقاط النظام، لكنها اختلفت على ما عدا ذلك، بل وتنافست فيما بينها بالاستقواء بأطراف إقليمية ضد بعضها البعض، وكأنها ليست في خندق واحد، أو لا تمثل قضية واحدة، وما زال هذا التنافس قائماً، حتى أنه بات مادة للسخرية من قبل السوريين.

وشكّل التنافس على إرضاء القوى الإقليمية أحد المشكلات العميقة للمعارضة، من دون أن يكون هناك شروط أو محددات لتلك العلاقات، ولئن فرضت الظروف السورية على قوى المعارضة السياسية أن تتعامل مع الدول الإقليمية، إلا أنها لم تع خطورة تأثير التناقضات بين تلك الدول عليها، وعلى مسار الثورة، خاصة أن تلك الدول تجاوزت القوى السياسية، وبنت علاقات مستقلة مع القوى العسكرية، ولم تعد القوى السياسية قادرة على امتلاك سيادة القرار السوري المعارض أو الثوري.

ومن أسوأ ما عانته المعارضة هو التنافس على امتلاك "تمثيل الشعب"، وكأنها ستخوض الانتخابات ضد بعضها البعض، واستخدمت بعض القوى أساليب تتنافى مع غايات الثورة نفسها، أو مع طبيعتها الأخلاقية، وأصبح المال السياسي والخطاب الشعبوي اللاعبين الحاسمين في كسب الولاءات، حتى أن الولاءات نفسها باتت، مع الوقت، تتغير تبعاً لعملية التنافس نفسها.

وشهد الحراك السياسي انخراط قوى وشخصيات تعاملت مع القضية السورية كمجال للكسب، وهو ما يظهر جلياً في بعض المؤتمرات التي تقام لقضايا غير بناءة في بناء تصور للحلول، بل أنها تزيد من عملية الانقسام، ولا تقدم سوى أوهام ليس لها مكان من الإعراب السياسي أو الوطني.

ونحن، نقارب مرور أربعة أعوام على انتفاضة السوريين بكل ما عرفته من محطات مضية ومعتمة، لا يبدو أن النخب السياسية السورية عازمة على تجاوز مشكلاتها، وربما لا عجب في ذلك، فبعض الهيئات نفسها باتت جزءاً لا يتجزأ من المشكلة نفسها، وهي بحكم تركيبتها البنيوية غير قادرة على تطوير نفسها، بل أنها أصبحت عقبة فعلية في وجه ظهور قوى أكثر جدية وفاعلية.

ما السيناريوهات التي تواجه المعارضة السورية ونخبها في ظل هذا الواقع الذي تعيشه؟

إن السيناريو الأسوأ هو أن تصبح أمراض المعارضة هي الثابت الوحيد في عملها، أما المتغير فهو درجة إزمان تلك الأمراض، وفقدان الجدوى الوطنية من عمل المعارضة.

«داعش» يمتلك شبكة من الجهاديين في ١١ بلداً حول العالم

كاتي زافادسكي- ترجمة وإعداد «البديل»:

أصبح تنظيم «داعش» محركاً للجهاديين الأفراد في العالم، وكانت صحيفة نيويورك تايمز قد لاحظت في أحد تقاريرها أن العلم الأسود أصبح موجوداً في كل مكان في الآونة الأخيرة في باكستان، ولكن الخطر الحقيقي لا يكمن فقط في التأييد الشعبي ل «داعش»، وإنما في مبايعة 12 منظمة عسكرية لتنظيم الدولة الإسلامية، ،هي منظمات تقع في 9 دول (بالإضافة إلى سورية والعراق)، ونصّبت هذه المنظمات نفسها كقواعد أجنبية لداعش.
وقالت فيريان خان مديرة البحث والتحليل في مجمع البحث والتحليل في قضايا الإرهاب إن «داعش» يلقى دعماً من قبل الجماعات المتطرفة الأخرى، ويظهر هذا الدعم بثلاثة طرق، وهي من خلال التبني الأيديولوجي لفكر التنظيم، والتعهد بالولاء، أو التحالف الرسمي.
وقد حدد مجمع البحث والتحليل لقضايا الإرهاب ما لا يقل عن 12 مجموعة خارج العراق وسورية تعهدت رسمياً بالولاء لتنظيم «داعش» ولأبي بكر البغدادي. (وقد يكون هناك مجموعات أخرى قد بايعت داعش من دون الإعلان عن ذلك)، وبعض تلك المجموعات كبيرة، وبعضها الآخر جديدة نسبياً وغير معروفة، وفي معظم الحالات لا يعرف تماماً عدد أعضائها.
وهنا نظرة إلى البلدان التي توسعت فيها شبكة داعش:

باكستان:
خلال الأسبوع الماضي، انضمت مجموعة جند الله إلى داعش، وهي مجموعة منشقة عن حركة طالبان باكستان، وتعهدت بالفعل بالولاء لتنظيم «داعش»، واعتبرت أن مقاتلي «داعش» هم إخوان للحركة.
وإعلان المجموعة مبايعة «داعش» هو إشارة إلى أن تنظيم القاعدة بدأ يفقد مكانته المركزية.
ويذكر أن عدداً من المجموعات الباكستانية الأخرى قد بايعت «داعش»، ومنها جماعة الأحرار، وهي جماعة كبيرة انشقت عن حركة طالبان باكستان في أغسطس/ آب الماضي، وحركة «تحريك طالبان» وبايعت «داعش» في يوليو/ تموز الماضي.

مصر:
تنشط الجماعات الإرهابية الإسلامية بصفة خاصة في شبه جزيرة سيناء التي يكاد ينعدم فيها القانون، وتعد جماعة لأنصار بيت المقدس الجماعة الأكثر شهرة بين تلك الجماعات، ولديها حوالي 1000 مقاتل، وتعهدت هذا الشهر بالولاء لتنظيم «داعش» ومبايعة البغدادي، وبحسب تقارير عدة فإن مجموعة أنصار بيت المقدس تأمل من خلال شراكتها مع «داعش» بالحصول على الموارد، وربما الأسلحة، وذلك لمحاربة القيادة «العلمانية» للدولة ووعدت الجماعة في بيان صوتي ب «طاعة» البغدادي.
كما أنها غيرت اسمها من أنصار بيت المقدس إلى ولاية سيناء – محافظة سيناء. البغدادي يذكر على وجه التحديد هذه المجموعة في بيان صوتي صدر الأسبوع الماضي، مما رفع أسهم المجموعة.

الجزائر:
في منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي، بايع تنظيم جند الخلافة في الجزائر «داعش»، وكان «جند الخلافة» على علاقة وطيدة قادة تنظيم القاعدة المركزي، مثل أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري. و«جند الخلافة» هم مجموعة منشقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ويقودها قوري عبد المالك، والذي قال في بيان له أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي انحرفت عن الطريق الصحيح، وبعد أقل من أسبوعين من مبايعة «داعش» قطع «جند الخلافة» رأس المواطن الفرنسي بيار أرفى غوردال، وهذا العمل يجعل «جند الخلافة» من أهم المجموعات التي بايعت تنظيم الدولة الإسلامية، فقد كان قطع رأس الرهينة بمثابة عمل بالنيابة عن «داعش».

ليبيا:
إن منظمة الشباب في مجلس شورى المجاهدين هي من المجموعات الجديدة نسبياً، وغير معروفة بشكل كبير، وكانت قد تأسست في بدايات العام الحالي، وبايعت في بداياتها تنظيم القاعدة، لكنها سرعان ما تحولت إلى ولاء «داعش» في يونيو/ حزيران الماضي.
وجاء في بيان المنظمة «يتعين علينا دعم هذه الدولة الإسلامية المضطهدة التي تؤخذ على أنها عدو من قبل القريبين والبعيدين، من بين الكفار أو المنافقين، أو الذين لديهم نفوساً ميتة على حد سواء»، وتتخذ المنظمة من مدينة درنة مقراً للخلافة، وجعلت منها بؤرة استيطانية للإرهاب، كما أن درنة تتمتع بموقع مهم على البحر المتوسط.

الفلبين:
جماعة أبو سياف، وهي جماعه جهادية انشقت عن جبهة التحرير الوطنية «جبهة مورو» عام 1991، وتهدف إلى إقامة دولة إسلامية، وأعلنت ولاءها خلال الصيف لتنظيم «داعش»، وتعهدت بطاعة البغدادي، ويُعرف أن الجماعة كانت على صلات مع تنظيم القاعدة.
وجاء في إعلان المبايعة عبر شريط فيديو لزعيم الجماعة اسنيلون هابيلون «نحن لن نتبع أي أمير آخر، ولن نتحول عن البغدادي ما لم نرَ منه أي فعل واضح من الكفر الذي يمكن المحاسبة عليه من قبل الله في الآخرة».
وخطف المجموعة في وقت لاحق رهينتين ألمانيين، وهددوا بقطع رأسهما إذا لم تدفع ألمانيا فدية، وتم إطلاق سراحهما لاحقاً بعد أن قبضت الجماعة 5 ملايين دولار فدية عنهما.

غزة:
ليس هناك الكثير من المعلومات عن أنصار بيت المقدس في غزة، لكنه يعتقد بأن الجماعة أطلقت بعض الصواريخ على إسرائيل خلال حرب هذا الصيف، كما يعتقد أنها تعهدت بالولاء لداعش، وغيرت اسمها إلى الدولة الحمدانية الإسلامية.

لبنان:
أعلن لواء أحرار السنة في بعلبك مبايعته لتنظيم «داعش» وتعهد بالولاء للخليفة البغدادي، ولا يعرف الكثير عن هذه المجموعة، لكنها هي من تبنت تفجير السفارة الإيرانية في بيروت عام 2013، ويعتقد بأنها تحارب ضد حزب الله على الحدود اللبنانية السورية.

إندونيسيا:
من زنزانته، تعهد في شهر أغسطس/ آب الماضي أبو بكر باعشير زعيم جماعة «أنصار التوحيد» بالولاء لتنظيم «داعش»، ودعا باعشير، وهو إمام معروف، أنصاره إلى مبايعة الدولة الإسلامية في العراق والشام.

الأردن:
أعلنت جماعة الجهاد والتوحيد السلفية في الأردن مبايعة «داعش» في منتصف يوليو/تموز الماضي، وجاء في بيان الجماعة «إنه صار واضحا للعيان وليس يحتاج إلى برهان أن الدولة الإسلامية أعزها الله هي اليوم قلعة الإسلام وحصن التوحيد وجندها هم رأس حربة المسلمين»، ويعتقد أن الجماعة لها آلاف المناصرين.

يسعى إلى غسل أدمغة جيل كامل

«داعش» يغلق المدارس بانتظار مناهج جديدة من إعداده

عصام عطا الله

أغلق تنظيم الدولة «داعش» المدارس الواقعة تحت سيطرته دون أن يكترث بأية ردة فعل من المواطنين الذين لم يظهروا أي شكل للاحتجاج والرفض، الأمر لم يكلف التنظيم سوى حبر القرار ليكون مستقبل جيل كامل مهدد بالضياع وطفولة تهدر بصمت، والاستكانة هي جواب الناس في مناطق التنظيم على قرار إيقاف العملية التعليمية في كافة المراحل الأساسية والثانوية، واعداً الناس بمناهج جديدة، يقول المحامي محمود من مدينة الباب: « يبدو أنّ سياسة قطع الرؤوس، والصلب على الأعمدة في الساحات أتت ثمارها، فالرعب الذي أدخله التنظيم لقلوب المواطنين خلال أقل من عام على سيطرته فاق الخوف الذي زرعه الأسدان عقوداً، وهذا ما يفسر غياب أي مظهر احتجاج ضد التنظيم رغم كثرة المظالم وشناعة الأخطاء» فالخوف منع الأهالي من الاعتراض على هذه الخطوة رغم أنها تدمر مستقبل أبنائهم.

ولم تكن خطوة التنظيم مفاجئة، ولا سيما من قبل القائمين على العملية التربوية الذين استشعروا هذه الخطوة من خلال الإجراءات التي سبقت هذه الخطوة، يقول المربي عبد الرزاق: « كان واضحاً أنّ التنظيم سيصل في النهاية إلى اتخاذ هذا القرار، فقد ضيق التنظيم كثيراً بدءاً من اعتقال بعض الطلاب، ومنعهم التوجه لتقديم امتحانات الشهادة، ومروراً بالدورات الشرعية، والعمل على إعداد المناهج، والفصل غير المدروس بين الجنسين، ومنع تدريس قسم كبير من المواد، وأخيراً سحب الكتب من الطلاب، ومنع تدريس أي شيء يتعلق بالمنهج السوري، كل ذلك مؤشر واضح على أنّ إغلاق المدارس سيأتي» فالمدارس أغلقت على أرض الواقع قبل هذا القرار عبر سلسلة إجراءات كانت قد سبقته. وهذه عادة التنظيم، فقد عرف التنظيم من أين تؤكل الكتف، وفعل ذلك عندما سيطر على الأراضي السورية، وعندما يصل لنقطة معينة ينسف كل شيء سابق.

وتقف عدة عوامل وراء خطوة التنظيم الأخيرة، فالتنظيم يعتبر أنه دولة مستقلة قائمة بذاتها، وغير مقبول أن تدرس دولة ما منهاج دولة معادية، ولا سيما أنّه يخوض حرباً وجودية ضد هذه الدولة، يقول الشرعي أبو همام الأنصاري: «الخلافة الإسلامية دولة قائمة بذاتها، دولة حدودها لا تنتهي عند نقطة معينة، وتسعى لجمع كل المسلمين تحت راية واحدة، ولا يعقل أن تدرس هذه الدولة الإسلامية منهج دولة علمانية ملحدة، فللدولة الإسلامية شخصيتها المستقلة».

أمّا السبب المباشر فهو عدم تجاوب المعلمين مع تعليمات وتوجيهات التنظيم، يقول أبو هاجر الأنصاري: «أجرينا للمعلمين دورات شرعية لتنويرهم، وتقييم فكرهم الذي لوثه نظام البعث، لكن للأسف كثير منهم لم يطبق شيئاً مما تعلمه، وبقي يمجد نظام الطاغوت، وقبل فتح المدارس سنعد المعلمين المناسبين والمناهج الملائمة» فالتنظيم ينوي توظيف عدد من المعلمين بعد إخضاعهم لدورات شرعية طويلة، وربما يشترط بيعتهم للتنظيم.

والعامل الثالث تربية جيل مؤمن بفكر تنظيم الدولة لا يعرف أي ولاء للوطن أو ما شابه، وفي هذا الصدد يقول المحامي محمود: « تنظيم الدولة يريد مسح كل الأفكار والانتماءات من الجيل الناشئ، فالجيل القادم ينبغي أن يكون ولاؤه لدولة الخلافة الإسلامية، فالتنظيم يرى الوطنية والقومية والعلمانية والديمقراطية طواغيت تُعْبَدُ من دون الله ينبغي محاربتها والقضاء عليها» فالتنظيم يعد كل ولاء لغير راية (لا إله إلا الله) كفراً وردة.

وسيترتب على هذا القرار نتائج كارثية على السوريين المقيمين في المناطق الخاضعة لمنطقة سيطرة التنظيم خاصة، وعلى سورية المستقبل عموماً، فسيترتب على هذا القرار أمور عدة، أولها تجهيل السوريين المقيمين في هذه المناطق، قسم كبير من السوريين سيكون بلا تعليم، فكثير من السوريين سيرفض إرسال أبنائه لمدارس التنظيم التي وعد بفتحها يقول أبو أحمد من مدينة جرابلس: « لا يمكن أن أرسل ابني لمدارس التنظيم، لأنّ ابني سيقوم بعد فترة بالالتحاق بصفوف التنظيم، وقد يقدم على عملية انتحارية، ولا أستبعد أن يأتي يوم ما يقوم به بتكفيري إذا أرسلته لمدارس التنظيم» فالأهالي يتخوفون من مضمون وجوهر مناهج التنظيم.

وقد أدى هذا القرار لهجرة عدد من السوريين مناطق التنظيم، فكثير من السوريين يفضل الموت على بقاء أولادهم ضحايا الجهل، يقول المهندس أبو عمر : «لا يمكن أن أضيع مستقبل أولادي إرضاء لنزوات وأفكار شخص لا يقدر قيمة العلم ومنزلته، فالعلم خط أحمر، بالإمكان تحمل الظلم وكل شيء، ولكن لا يمكن تحمل الجهل».

ويسير التنظيم على خطى النظام في سياسة تدجين المجتمع وصبغه بلون واحد، فالتنظيم لا يحارب العلمانية والاشتراكية فحسب بل يحارب التيارات الإسلامية المخالفة لتوجهه.

وللتنظيم أهداف استراتيجية كبيرة لعلّ أبرزها التأكيد على أنه دولة حقيقية قائمة وقابلة للحياة، وقرار التعليم من جملة قرارات كثيرة كقرار سك العملة، فالتعليم أمر سيادي لا يمكن المداهنة به وتأجيله. والأمر الثاني والأهم خلق حاضنة شعبية حقيقية تدافع عن وجود التنظيم، ولا يمكن ذلك إلا عبر تنشئة جيل منذ نعومة أظفاره يؤمن بهذه الأفكار، يقول أبو همام الأنصاري: « استطاعت الأنظمة الطاغوتية تجهيل المسلمين، وإشغالهم عن الهدف الأساس لوجود الإنسان المسلم، وستكون مدارس التنظيم نواة لهذا الجيل الذي سيبعث الحياة في أمة التوحيد» فالتنظيم يئس من الجيل الحالي، ويعلق آماله على الجيل الجديد، وهنا يبدي التربويون تخوفهم وقلقهم من الهزة العنيفة التي سيتعرض لها المجتمع السوري، يقول المربي أبو حسن: « لا يدرك كثيرون الخطر القادم الذي ينتظر سورية، فنجاح التنظيم –إن حصل– بفتح مدارس سيؤدي لغسل أدمغة شريحة كبيرة من شباب المستقبل عبر غرس فكر دخيل لم تعرفه البلاد منذ الفتح الإسلامي، وذلك سيؤدي لشرخ عميق وارتدادات على المجتمع حتى لو تمّ القضاء على التنظيم».

تناولت وسائل الإعلام خبر إغلاق المدارس كأي خبر سياسي عادي غير مدركة لحجم الشريحة المتأثرة، ولحجم التأثير الذي سيتركه القرار، ولا سيما أنّ التنظيم سيتبعه بقرارات أخرى.

هل فشلت الثورة السورية؟

فيكتوريوس بيان شمس

يبدو السؤال وكأنّه سابق لأوانه، على الأقل علمياً، حيث لم تضع الحرب أوزارها بعد. لكنه سؤال يُطرح، فيما يتفرّع عنه العديد من الأسئلة التي تبحث عن إجاباتها: لماذا قامت الثورة؟ أسبابها؟ ما هو برنامجها ومن الذي وضعه؟ هل جاءت الثورة في سياقها التاريخي الطبيعي، أم أنّها بحسب رواية النظام، مؤامرة تستهدف نهجه الممانع؟ هل كان اللجوء للطائفية خياراً من خيارات النظام المتعدّدة، أم أنّها الملجأ الأخير لعجزه عن إنجاز أي إصلاح في بنيته الاستبدادية؟.

وقد يتفرّع عن ذلك العديد من الأسئلة التفصيلية المهمّة والملحّة في الوقت ذاته، إذ أن كل مبادرة تطرح، أو خطوة تتّخذ من قبل النظام أو «المعارضة»، تطرح العديد من إشارات الاستفهام، فيما تغيب المعايير التي على أساسها يجب أن تحاكم هذه الخطوات والمبادرات، كالخطوة الأخيرة التي قام بها الرئيس السابق لـ «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» أحمد معاذ الخطيب، الذي زار موسكو لترتيبات، كثُر الحديث حولها، دون أن يُفهم بالضبط، ما الذي جعل الخطيب يقوم بخطوته التي تم الاتّفاق فيها بحسب رواية ممثل الرئيس الروسي ميخائيل بوغدانوف على الانطلاق من أن «بشار الأسد سلطة شرعية».

منطقياً، قد لا تبدو المشكلة بزيارة الخطيب لموسكو بما هي لاعب أساسي في المنطقة، وهي تمسك بالكثير من الملفّات. لكن المشكلة بالشريحة التي يمثّلها الخطيب، وبالتضليل الذي يسعى ولو بالإيحاء لتعميم رؤية هذه الشريحة، وبالتالي تظهيرها وكأنّها رؤية المجتمع الثائر كلّه، آخذين بعين الاعتبار إنهاك المجتمع السوري ككل، نتيجة لتداعيات طول الحرب ومخاضاتها، وهذا بالضبط ما يتم الرهان عليه. فبعد قرابة الأربع سنوات، انحسر الحراك السلمي كنتيجة طبيعية لازدياد بطش النظام الذي اعتمد سياسة الأرض المحروقة في حربه على الشعب، وأوجدت التنظيمات الإسلامية المتطرّفة بعد أن خاضت حروباً شرسة كان أغلبها مع قوى الثورة الحقيقية، استطاعت بنتيجتها، وبتخاذل واضح من «المعارضة»، تصفية «الجيش السوري الحر» ليظهر الصراع فيما بعد وكأنه تصفية حسابات بينها وبين النظام الممانع، وهذا جلّ ما سعى إليه هذا النظام طوال فترة الحرب.

هكذا تتم عملية «الاستبدال الطبقي» إن جاز التعبير –وهو جائز–، إذ تقطف طبقة أخرى ارتبطت مصالحها تاريخياً بالنظام، ثمار الثورة السورية التي قامت بها طبقات كانت مسحوقة طوال أكثر من أربعة عقود، ولها المصلحة الحقيقية بالتغيير، وهي الطبقات التي تم البطش بها بشكل قلّ نظيره منذ الحرب العالمية الثانية إلى اليوم، لتكون نموذجاً لشعوب المنطقة كي لا تفكّر بالتغيير.

ساعد على ذلك، أي على تشتيت قوى الثورة، واستبدال الصراع معها، بالصراع مع القوى الإسلامية من جهة، والعمل على جني ثمار الثورة من قبل طبقات أخرى كانت مستفيدة أصلاً من ارتباطها التاريخي بالنظام. ساعد على ذلك تمفصل العديد من القضايا المأزقية على بعضها، وتقاطعها مع طموحات ومصالح القوى الأكثر نفوذاً في المنطقة، إذ، منذ البداية، ولإدراك النظام عدم قدرته على اعتماد أي عصبية تحشيدية أخرى غير العصبية الطائفية، وبغياب القوى الوطنية الحقيقية، وبسبب غياب البرامج السياسية الواضحة، وعدم قدرة الحراك على إنتاج البدائل الحقيقية التي تنال الإجماع العام باستثناء مسألة إسقاط النظام، والتي ربّما تختصر كما في باقي بلدان «الربيع العربي» بإسقاط رأسه شكلياً، وضمان الخروج الآمن له وللمتورّطين معه، ساعد كل ذلك على إيجاد الفراغ الذي سمح لهذه القوى بالتدخّل في المسألة السورية من الباب الواسع لملئه، ولتفرض فيما بعد ما يتناسب مع مصالحها، والذي يبدو أن التقسيم، واحد من أبرز تلك البرامج التي ستفرض على الشعب السوري، وربّما شعوب المنطقة بأكملها دون القدرة على مقاومتها أو التأثير بها. هكذا، لا تُستغرب تبريرات الخطيب وغيره من المبادرين في ظل غياب أصحاب المصلحة الحقيقية بالتغيير. فعملية «الاستبدال الطبقي» التي جرت أثناء الثورة، أي أن تفاوض طبقة أخرى لا مصلحة لها بالتغيير بالنيابة عن أصحاب المصلحة بعد تغييبهم القسري، ستأخذ في مرحلة لاحقة شكل «الاستبدال الفئوي» داخل نفس الطبقة، أي إعادة انتاج ذات النظام بعد استبدال فئة بأخرى في السلطة. وهذا أيضاً ما يُفسر المعنى الحقيقي للجملة المفتاحية التي يكثر ترددها: «الحفاظ على بنية الدولة». وهو نفس السيناريو الذي جرى بمختلف دول «الربيع العربي»، إذ سمح بقاء مؤسّسات الدولة بإعادة إنتاج نفس النظام، وإن بشكل أسوأ من سابقه.

إلا أن التوزيع الطبقي هذا للأدوار، لا يجري بشكل واضح، فشرائح كثيرة من الذين مازالوا في الداخل يؤيّدون إنهاء المأساة بأي شكل، حتى وإن لم تكتمل الثورة وتحقّق أهدافها التي خرجوا من أجلها. لكن هذا التأييد ليس ناجماً عن رغبة أو قناعة بقدر ما هو تعبير عن حالة التعب والإرهاق التي وصل إليها المجتمع السوري كلّه (مؤيد ومعارض)، والذي كانت «المعارضة» بطريقة تعاطيها مع المسألة سبباً فيما وصل المجتمع السوري إليه من خيارات تعكس مأساته، لا رغباته.

على ذلك، فإن غياب المعايير التي على أساسها يجب أن تحاكم الخطوات والمبادرات التي يقوم بها البعض بين الفينة والأخرى من جهة، وضبابية ما يبتغيه المجتمع السوري من هذه الثورة في تطوراتها وتعرّجاتها وغياب البرامج والمشاريع من جهة ثانية، هو ما يسمح للآخرين بالتفاوض باسم الثورة. وهو ما يطرح في الآن عينه عدّة أسئلة محورية على أساسها يتحدّد فشل الثورة من نجاحها: هل أن رحيل بشار الأسد بأي شكل كان، حتى وإن أدّى ذلك لتفتيت البلاد وتقسيمها، هو المبتغى النهائي للثورة؟ ما هو شكل النظام الذي سيخلف هذا النظام؟ هل ستنتهي الأزمة الطائفية التي بدأت تستفحل منذ بدء الحراك برحيل النظام، وكيف؟ ما مصير المؤسّسات الأمنية والعسكرية في المرحلة المقبلة؟ وفي أي محور دولي وإقليمي سيتموضع النظام الجديد؟. هذا ما يجدر بكل من يدّعي تمثيل الشعب السوري الإجابة عنه بشفافية ووضوح.

مستقبل العلاقات التركية – الأمريكية بعد زيارة «بايدن»

موسى القلاب×

تتضارب التحليلات حول زيارة نائب الرئيس الأمريكي «جو بايدن» مؤخراً إلى تركيا، الحليف الاستراتيجي للغرب في منطقة الشرق الأوسط، والعضو المهم في حلف الناتو. لم تقتصر الاستقراءات على نتائج الزيارة من جهة فشلها أو نجاحها، سواءً بصورة مطلقة أو بصورة نسبية فحسب. إنما اختلفت وجهات النظر المتعددة كذلك حول الإطار العام والمفصل لبرنامج الزيارة، فيما إذا جاءت لتتناول ما يمكن مناقشته من مواضيع عامة ومسائل شائكة في إطار العلاقات الثنائية الأمريكية – التركية، كمشاركة تركيا في الحرب على «داعش». أم انها تقررت ونفذت منذ البداية بناءً على بنود مفصلة في أجندة محددة، كسماح تركيا لاستخدام قاعدة «انجرليك» الجوية من قبل طائرات التحالف الدولي والعربي ضد قوات «داعش» في عين العرب كوباني، وفي منطقة كردستان وغرب وشمال العراق، وغيرها من البنود الخاصة.

ليتسنى تحليل وتقييم مجمل الزيارة من حيث الدوافع والنتائج، فإنه لا بد من قراءة ردود الأفعال التركية والأمريكية التي صدرت عن الجانبين خلال وبعد انتهاء الزيارة المُشار إليها. حيث مثل هذا التحليل والتقييم هو الذي سوف يوضح مستقبل واتجاهات العلاقات التركية – الأمريكية بعد الزيارة المُشار اليها.

في هذا السياق لم يتورع الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» التنديد بما سماه «وقاحة» الولايات المتحدة في الأزمة السورية. ما يشير بوضوح إلى وجود خلافات عميقة في وجهات النظر بين الحليفين المتناقضين حول هذا الملف الحساس، الذي يكاد يمضي عليه أربع سنوات، ولم يُحسم بأية صيغة بعد.

إذْ قال أردوغان أمام مجموعة من رجال الأعمال المجتمعين في أنقرة أثناء التطرق إلى المطالب التي وجهتها واشنطن إلى تركيا في مجال محاربة تنظيم «داعش»: «أود أن تعلموا أننا ضد الوقاحة والمطالب اللامتناهية». كما استنكر الرئيس التركي قدوم شخص، قاطعاً 12 ألف كيلومتراً، ليبدي فقط اهتمامه بهذه المنطقة. وهذا يعني أن قناعة تركيا ما زالت منصبَّةً على أنها هي المعنية بالدرجة الولى وأكثر من غيرها قبل أي طرفٍ آخر في المنطقة والعالم، بهذا الوضع المتفجر على حدودها المباشرة، في حين تقاعست واشنطن وضربت بعرض الحائط متجاهلةً كافة المطالب والنصائح التركية منذ بدايتها، ولم تصغ إليها جملةً وتفصيلاً.

اليوم، وبعد أن تورطت الإدارة الأمريكية بمستنقع التحالف الدولي ضد «داعش»، وهي تعلم أنه يصعب الخروج منه بنتائج حاسمة، تأتي لتوجه اللوم إلى السياسة التركية العليا، وتلقي على أنقرة مواعظ في الديموقراطية وحرية التعبير والرأي الآخر، وأموراً أخرى ليست من شأنها. أي أن أردوغان وكأنه يقول لبايدن: (يجدر بك أن تنصح نفسك أولاً، أما نحن، فأهل مكة أدرى بشعابها).

تتركز المعارضة التركية للطلب الأمريكي – إذا ما تم ذلك فعلاً– بفتح قاعدة «انجرليك» الجوية أمام الطائرات الدولية والطائرات المسيرة التي تقصف مواقع تنظيم «داعش» في العراق وسوريا، من منطلق أن هذه الغارات ليست فعالة وغير مجدية، ولن تهزم «داعش» باعتراف الأمريكيين قبل غيرهم. وما استقالة وزير الدفاع الأمريكي « تشاك هاغل» سوى البرهان الصحيح على هزيمة الاستراتيجية الأمريكية، إذا كان هنالك استراتيجية أمريكية فعلية حول ذلك.

كما ان أنقرة ترى بوضوح أن الأولوية الأمريكية يجب أن تنصب على مسألة مغادرة الرئيس السوري بشار الأسد السلطة، لأنها تشكل الخطوة الاولى في استراتيجية مكافحة تنظيم الدولة الاسلامية بشكل خاص، والحرب على الإرهاب بشكل عام. فالنظام السوري هو الذي يتحمل مسؤولية ظهور «داعش» وغيره من التنظيمات الأخرى، التي جاءت لسد الفراغ الأمني والإداري بعد انهيار السلطة، وضياع سيطرة النظام على معظم المحافظات السورية.

يستشهد أردوغان بفشل المقاربة الأمريكية للوضع المتفجر في سوريا، حيث قال: « اكتفوا (الأمريكيين) بأن يكونوا مجرد متفرجين، عندما قتل الطاغية، بشار الأسد 300 ألف سوري، بقي الأمريكيون صامتين أمام وحشية النظام السوري، التي أدت إلى هجرة ونزوح ملايين المدنيين السوريين».

ليس هذا كل ما في جعبة الاتراك من سهام يصوبونها على رأس الاسد، بل إنهم يركزون على قدرات تركيا في مجال تدريب الجيش السوري الحر، ودعم المعارضة السياسية المعتدلة، لتسلم الحكم شريطة صدور القرار الأمريكي المتعلق بإسقاط النظام السوري.

عندما أنهى «بايدن» زيارته إلى اسطنبول من دون التوصل إلى تقارب ملحوظ مع موقف تركيا حول مشاركتها بالحرب على «داعش»، فكأنما عاد إلى واشنطن «بخفي حنين»، رغم تصريح أحد مرافقيه بطريقة دبلوماسية لا تخفى على أحد، عن تقارب في المواقف بين الجانبين.

يبدو أن العلاقات التركية – الأمريكية بعد زيارة «بايدن» لن تكون أكثر من « إدارة علاقات عامة» ليس لها من دور سوى التنسيق وتبادل المعلومات والتفكير المشترك عن بعد في استقرار العراق وترك النظام السوري و«داعش» على حالهما. لهذا السبب يتوقع أن تمر العلاقات السياسية بين تركيا والولايات المتحدة بمرحلة اختبار صعبة، وقد تشهد أزمة علنية غير صامتة، قد تكون هي الأكثر خطورة منذ عقود، في غياب تنازل أي جانب عن جزء بسيط من مطالبه السياسية مع الطرف الآخر.

من هنا يمكن استنتاج أنه ما لم تظهر واشنطن براغماتية عالية المستوى في تصويب اتجاه العلاقات مع تركيا خلال الفترة القادمة، فإن هذه العلاقات قد تشهد حالةً بائسةً من التراجع وربما الانهيار. حيث من المحتمل أن يتحول الخلاف إلى جفاء، والجفاء إلى قطيعة بين الأصدقاء، من الصعب إصلاحها بعد فوات الآوان.

إذاً تراهن تركيا اليوم على الثبات في خندقها الحالي، لحين قدوم ادارة أمريكية جديدة، ولو بعد عامين، بحيث تكون قادرة على إدارة استراتيجية هادفة للتعاون الثنائي المشترك، وتفهم أهمية الدور الاستراتيجي التركي في المنطقة!

(*) عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث – دبي.

حد الردة وحروبها في الإسلام

لوحة للفنان يوسف عبدلكي

حكم عاقل

لم يرد في القرآن ما ينص على حد للردة عن الإسلام، بل كان هذا الحد نتيجة اجتهادات فقهية استندت إلى أحاديث الآحاد، التي وقف الكثيرون منها موقف المشكك في صحتها.

فقد كفل القرآن حرية الاعتقاد، وترك للإنسان حق الاختيار بين الإيمان والكفر دون إكراه أو قسر خارجي. فيؤكد النص القرآني على أنه: «لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» (البقرة:265). وتؤكد آيات أخرى على هذه القاعدة الشرعية الكلية «وَقُلِ الحَقُّ من رَّبِّكُمْ فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا للظَّالمِينَ نَاراً أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقاً» (الكهف:29). وكذلك «وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن في الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ» (يونس:99).

ولم يثبت بالسنة المتواترة أن النبي قد اقام حد الردة وهو القتل بعد استتابة على الأفراد المرتدين، بل تنقل الكتب التراثية أن رجلا من الأنصار ارتد ولدان من أبنائه، فسأل النبي في ذلك: «هل أدع ولدي يدخلان النار» فأجابه النبي: «لا إكراه في الدين».

الاجتهادات الفقهية اللاحقة، استندت على حديثي آحاد، أحدهما رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن مسعود: «لا يحل دم مسلم إلا بثلاث: قتل النفس والثيب الزاني والتارك لدينه المفارق للجماعة». أما الثاني فرواه البخاري عن ابن عباس» « من بدّل دينه فاقتلوه».

انطلقت تلك الاجتهادات مع دخول الدولة الإسلامية مرحلتها الإمبراطورية، حيث أصبحت عملية الارتداد بمثابة خروج على النظام. ومع أن دخول أبناء البلدان المفتوحة في الإسلام في العهد الاموي منذ عبد الملك بن مروان قد شكل خطرا اقتصاديا على الدولة التي قامت ثروتها على اقتصاد الفتح لاسيما الجزية، مع ذلك، وضع الأمويون شروطا عدة على من يريد الدخول في الإسلام بدت تعجيزية أحيانا، كالختان مثلا، الذي هو أمر بالغ الصعوبة في ذلك العصر لاسيما للأشخاص من الفئات العمرية الأكبر. مع ذلك، لم تتساهل الدولة الأموية في قضية الارتداد عن الدين الذي عدّ تمردا يجب قمعه. فكانت المصلحة السياسية للدولة سببا رئيسا لتلك الاجتهادات التي أقرت بقتل المرتد.

من ناحية أخرى، تستند بعض الاجتهادات الفقهية في هذا استنتاج حد للردة على «حروب الردة» التي خاضها أبو بكر الخليفة الأول. لكن بالتدقيق في حيثيات تلك الحروب ودوافعها، سنجد أولا، أنها لم تكن ضد أفراد بل قبائل بأكملها، الأمر الذي يدفعنا لأن نأخذ بعين الاعتبار درجة خطورتها بخروجها عن النطاق الفردي وتحولها غلى فعل جماعي. ثانيا، أنها لم تكن دائما حروبا ضد من أعلن خروجه عن الإسلام، بل كان الامتناع عن دفع الزكاة أهم الأسباب التي دفعت الخليفة أبي بكر إلى خوضها.

فقد اجتهد البعض في فهم الآية القرآنية «خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ * وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» (التوبة: 103) فرأى أن النبي هو المخول وحده في جمع الصدقات، وبموته فإنه غير ملزم بدفع الزكاة لغيره (أبي بكر)، وهو ما ذكره ابن القيم الجوزية أحد تلاميذ ابن تيمية وعده شبهة شرعية.

وقد وقف بعض الصحابة موقف الاعتراض على هذه الحروب، فرأى عمر بن الخطاب وجوب ترك «المرتدين» حتى يؤلف الله قلوبهم، فيعاودون دفع التزاماتهم المالية. وتنقل كتب التراث احتجاج عمر بن الخطاب على هذه الحروب وقوله لأبي بكر: «كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله (ص)، أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فمن قالها عصم مني ماله ودمه إلا بحقها». لكن أبي بكر الذي أدرك خطورة هذا التمرد على وحدة المرجعية الاسلامية وإمكانية تفككها إلى مرجعيات، أصر على المضي قدما حتى لو منعت تلك القبائل عنه عقالا كانوا يعطوه للنبي.

استمر الاحتجاج لاحقا على ما قام به القادة العسكريون في حق «المرتدين»، فقد احتج عمر وغيره على عنف وقسوة خالد بن الوليد حين قام بتجميع «المرتدين» وحرقهم كما احتجوا على قتله لمالك بن نويرة أحد سادة العرب.

فتذكر كتب التراث (ابن حجر، الطبري، ابو الفداء، ابن خالكان) قصة قتل خالد لمالك، رغم تأكيد الأخير وقومه إسلامهم. وكره بعض رفاق خالد بن الوليد كأبي قتادة وعبد الله بن عمر ما عزم خالد على القيام به لكنه لم يستجب لهم. وكانت زوج مالك من جميلات العرب، حتى أن مالكا كما يبدو قد أدرك سبب إصرار خالد على قتله، فقال له قبل أن يُقتل مشيرا إلى زوجه ومخاطبا ابن الوليد: أمن أجل هذا تقتلني؟ وحين طالب عمر بن الخطاب أبي بكر الصديق بإقامة حدي الزنا والقتل بحق خالد، رفض أبو بكر وعد خالدا مجتهداً وإن أخطأ في اجتهاده، وقال: « يا عمر! ما كنت لأغمد سيفا سله الله عليهم». لذلك ما أن تولى عمر الخلافة حتى سارع إلى عزل خالد بن الوليد عن قيادة الجيش.

من الواضح أن حروب الردة ودوافعها وما حملته من اختلافات في المواقف ووجهات النظر لا تصلح لأن يستنتج منها اجتهاداً وجوب قتل المرتد.

حد الردة كغيره من الاجتهادات الشرعية التي خضعت للتطورات والمصلحة السياسية الآنية، والتي يكمن خطر بالغ في التعامل معها كمطلقات خارج سياقها التاريخي. الأمر الذي لا يحقق حتى مراد المتمسكين بالشريعة الإسلامية والمصرين على الصلاحية المطلقة لأحكامها زمانيا ومكانيا.

مصر: فشل الدعوة «السلفية» إلى «انتفاضة الشباب المسلم»

شهدت القاهرة مظاهرات محدودة، ضمن ما عرف باسم «انتفاضة الشباب المسلم» التي دعت إليها الجبهة السلفية، والمتحالفة مع جماعة الإخوان المسلمين، وأتت المظاهرات أقل من كل التوقعات على مستوى المشاركة، ولم تتمكن الدعوة التي أطلقها سلفيون من جذب قوى شعبية إليها.

وكانت الجبهة السلفية قد اعتبرت أن الدعوة إلى «انتفاضة الشباب المسلم» هي دعوة من أجل المحافظة على الهوية، وكانت قوى سياسية مصرية عدة قد استنكرت هذه الدعوة، بما فيها حزب النور السلفي الذي اعتبر أن مثل هكذا دعوة «ليست في مصلحة مصر».

وكان الإعلام المصري والعربي قد ترقّب التطورات التي يمكن أن تسفر عنها المظاهرات، خاصة في ظل الاحتياطات الكبيرة التي اتخذتها القوى الأمنية المصرية تحسباً لأي عمليات تخريب مقصودة، أو أعمال شغب تطال المؤسسات التابعة للدولة، وكانت أجهزة الأمن قد أخذت جميع الاحتياطات المناسبة قبيل انطلاق المظاهرات.

وكانت الدعوة إلى المظاهرات قد شملت الطلب إلى المتظاهرين رفع المصاحف، واستخدام العنف في مواجهة أي عنف من قبل قوى الأمن، وذلك في تحدٍ صارخ للمؤسسة الأمنية والعسكرية.

وقتل ضابط ومجندان في الجيش، وأصيب ضابطان كما أصيب عشرة رجال شرطة في هجمات في عموم مصر ، وقتل مدني وأصيب 20 آخرون وسط استجابة محدودة للدعوة التي وجهتها الجبهة السلفية إلى الخروج في مظاهرات حاشدة مناوئة للحكومة وأيدتها جماعة الإخوان المسلمين المحظورة وجماعات إسلامية أخرى متحالفة معها.

وقالت وزارة الداخلية في بيان إن الأجهزة الأمنية ألقت القبض على 224 متظاهراً في القاهرة ومحافظات أخرى، وأبطلت مفعول عشر عبوات ناسفة. وأضافت أن المتظاهرين عملوا على «قطع الطرق وتعطيل الحركة المرورية وترويع المواطنين بإطلاق الأعيرة النارية والخرطوش وإلقاء وزرع ثماني عبوات (ناسفة) محلية الصنع.»

وقالت الجبهة السلفية وجماعة الإخوان المسلمين إن المظاهرات كانت سلمية.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط إن ضابطا في الجيش برتبة عميد قتل وأصيب مجندان في هجوم على سيارة كانوا يستقلونها في منطقة جسر السويس بشمال شرق القاهرة. وقال المتحدث الإعلامي باسم وزارة الصحة حسام عبد الغفار إن أحد المجندين توفي في وقت لاحق متأثرا بجراحه.

وقالت وكالة أنباء الشرق الأوسط نقلا عن بيان للجيش حول الهجوم «تم استهدافهم وإطلاق النار عليهم من قبل مسلحين مجهولين لاذوا بالفرار.»

وأعلنت جماعة أنصار بيت المقدس التي تنشط في شمال سيناء التي انضمت إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وغيرت اسمها إلى ولاية سيناء في الآونة ألأخيرة، مسؤوليتها عن هجمات القاهرة والقليوبية وشمال سيناء.

ليبرمان يدعو لتحفيز عرب «إسرائيل» للانتقال إلى دولة فلسطينية مستقبلية

■ رويترز:

اقترح وزير الخارجية الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان يوم الجمعة الماضي منح حوافز مالية لسكان إسرائيل من العرب للانتقال إلى دولة فلسطينية مستقبلية.

وسبق أن تحدث ليبرمان الذي يمثل حزبه اليميني المتطرف جزءاً أساسياً في الائتلاف الحاكم بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو عن إعادة ترسيم الحدود، لكنه لم يتحدث عن استخدام حوافز لتشجيع العرب على النزوح إلى دولة فلسطينية.

وجاءت مقترحاته في بيان نشر وسط تزايد التوقعات بأن إسرائيل ربما تضطر لإجراء انتخابات مبكرة في الشهور المقبلة في ظل الخلافات الموجودة في ائتلاف نتنياهو.

وقال ليبرمان، وهو من أشد الأصوات المؤيدة لفصل اليهود عن العرب، إنه ينبغي تشجيع الفلسطينيين الذين يعيشون في يافا وعكا –وهما مدينتان يعيش فيهما فلسطينيون ويهود تطلان على البحر المتوسط بعيدا عن الضفة الغربية – على الانتقال إذا أرادوا ذلك.

وكتب في البيان الذي حمل عنوان «السباحة ضد التيار» ونشر في صفحته على فيسبوك وفي موقع حزبه على الإنترنت متحدثا عن العرب الإسرائيليين «هؤلاء الذين يقررون أن هويتهم فلسطينية يمكنهم التخلي عن الجنسية الإسرائيلية، والانتقال ليصبحوا مواطنين في دولة فلسطينية مستقبلية.»

وتابع «بل ينبغي على إسرائيل أن تشجعهم على عمل ذلك بنظام من الحوافز الاقتصادية.»

وانهارت آخر جولة من المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين في أبريل/نيسان الماضي.

وسبق أن دعا ليبرمان عرب إسرائيل الذين يشكلون 20 في المئة من السكان وعددهم ثمانية ملايين للإدلاء بقسم ولاء إذا أرادوا البقاء في إسرائيل، وهو إجراء رفضه نتنياهو آنذاك.

لكن نتنياهو يؤيد الآن مشروع قانون مثير للجدل سيعرف إسرائيل بأنها دولة الشعب اليهودي وسيرسخ حقوق اليهود. ويقول منتقدون إن القانون هو تمييز ضد عرب إسرائيل وسيضع الدين والعرق فوق الديمقراطية.

ويأتي مشروع القانون في وقت تزداد فيه التوترات في إسرائيل والضفة الغربية المحتلة والقدس/ حيث يدور نزاع حول دخول الحرم القدسي الشريف، ما فجر احتجاجات في الشوارع الفلسطينية، وهجمات عنيفة ضد اليهود.

وأظهر استطلاع أجري في 2010 – بعد ان ألقى ليبرمان كلمة في الأمم المتحدة حدد خلالها خططا لإعادة ترسيم حدود دولة فلسطينية مستقبلية لتضم بلدات عربية إسرائيلية – أن 58 في المئة من عرب إسرائيل يعارضون الفكرة.

مشروعية التمعن في كتابات ياسين الحافظ (*) (٤)

الدولة الحديثة

د. عبد الله تركماني (**)

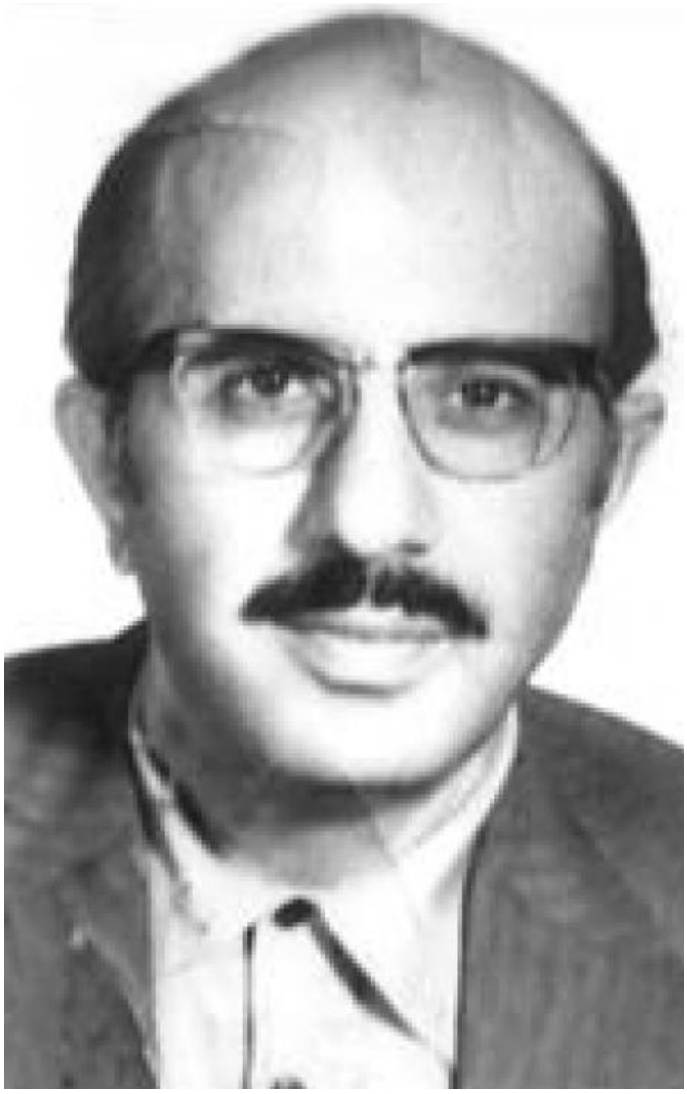

تندرج الدولة الحديثة ضمن رؤية ياسين الحافظ للثورة القومية الديمقراطية، بما تنطوي عليه من إمكانية امتلاك وعي مناسب بالواقع، ووعي مطابق لحاجات التقدم العربي. وتبدو أهمية هذه الرؤية إذا عرفنا أنّ الدول العربية، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال السياسي، استندت إلى تقليد سياسي ثيوقراطي، أتاح أوسع الفرص لممارسة أقلية ما هيمنة دائمة، كما أتاح المجال للصراع حول السلطة داخل هذه الأقلية. لهذه الأسباب فإنّ دعوته إلى الدولة الحديثة تمثل استجابة لحاجة الواقع العربي إلى تجاوز فواته التاريخي، حيث يبدأ ذلك بتحديث السياسة بـ «الديمقراطية» وتحديث الثقافة بـ «العلمانية» و «العقلانية». وفي ذلك يقول»الديمقراطية لا يمكن أن تؤجل أو تقنّن، ولا توضع على الرف اليوم بزعم ممارستها غداً عند النضج، فالنضج السياسي وليد الممارسة الديمقراطية بالدرجة الأولى، فالديمقراطية اليوم هي أمر لا بدَّ منه للديمقراطية غداً، لأنّ ممارسة الديمقراطية على نحو ناضج مسؤول ومنضبط، لا يمكن أن يتهيأ إلا بالممارسة الدائمة، فلكي نتعلم السباحة غداً، يجب أن نمارسها اليوم».

وعلى ضوء تجربته في فرنسا، قارن الحافظ بين الفرد في المجتمعين الغربي والعربي «في الغرب، كنت أذهَل عندما أرى قوة الفرد وجرأته وثقته بنفسه أو تحرره الكلي من مختلف أشكال الخوف ... لا شك أنّ عوامل عديدة، مجتمعية وأيديولوجية واقتصادية، مهدت لإسقاط الخوف من الغرب، بيد أنّ الإطار الذي صُفّيَ فيه الخوف كان الإطار السياسي، أي الديمقراطية».

أما العلمانية، فهي تحضر لدى الحافظ بمثابتها منظومة متكاملة، تستدعي جميع حيّزات التجربة التاريخية للأمة: معرفياً، واجتماعياً، وسياسياً. فهي على المستوى المعرفي معادل للعقلانية، فهي «تؤمن بالاكتشاف التدريجي للحقيقة سواء في الطبيعة أم بالمجتمع، بواسطة العقل وحده تحت رقابة التجربة.. وبدون هذه العقلانية ما كان للعلوم أن تتقدم هذا التقدم المذهل، وبالتالي لا يمكن للعلم أن يتقدم في مجتمع يرفض هذه العقلانية ... فالعلمنة إذن إحدى التظاهرات الفرعية لعملية عقلنة المجتمع». وهنا نلاحظ أنّ التلازم الذي طرحه بين الدولة الحديثة والعلمانية، لم يتوقف عند حدود السطح السياسي، والترسيمات المحدودة عن «فصل الدين عن الدولة» بل استعاد المنظور المعرفي دوره، بوصفه أساساً جوهرياً لبناء الدولة الوطنية الحديثة.

إنّ إشكالية الدولة وأسئلتها من بين أكثر الإشكاليات تعقيداً والتباساً في الخطاب السياسي العربي المعاصر، فتاريخياً الدولة العربية المعاصرة هي وريثة الدولة السلطانية، دولة القهر والتغلّب بالتعبير الخلدوني، حيث العلاقة بين الحاكم والشعب علاقة تسلّط واستئثار وهيمنة. وبالرغم من ذلك فإنّ الرؤية التي يراهن عليها ياسين الحافظ هي التي تجعل إمكان التكامل بين المجتمعين السياسي والمدني ممكناً، وهي التي تمهد لدمقرطة الدولة العربية، من دون أن تفضي إلى تمزقها وتفككها إلى عصبوياتها ما قبل الوطنية، وهي بذلك يمكن أن تؤسس للحداثة والمواطنية والمجتمعات المدنية وحقوق الإنسان.

إنّ التمييز بين الدولة وغيرها من الأجهزة المندرجة في إطارها أمر في غاية الأهمية، لفهم مضمون الدولة وتمثلها من جهة، ولترشيد الفعل السياسي والمدني من جهة أخرى. فحين يصبح هذا التمييز منغرساً في وعينا الجمعي، ومنبثاً في ثقافتنا السياسية، نستطيع ترتيب ولاءاتنا بشكل عقلاني وسليم، حيث تنتصب الدولة في المقام الأول، وتتصدر غيرها من الإعاقات، وهي كثيرة في منطقتنا العربية. ولكنّ هذه الإعاقات قابلة للتجاوز بالتدريج والمراكمة الفعلية، إذا توفرت سلسلة من الشروط المساعدة والميسِّرة لها، وفي مقدمتها حصول مصالحة مزدوجة: مصالحة المجتمع مع الدولة، على أنها بيت للجميع، ومصالحة الدولة مع المجتمع، باعتباره محور الدولة وقطب رحاها.

لقد اخفق الخطاب السياسي العربي في مواجهة الدولة التسلطية العربية التي حاصرت المجتمع بممارساتها الفوقية، وأجهضت إمكانيات قيام مجتمع مدني مستقل، بتقديمها الولاء الشخصي على العلاقات المواطنية، مكرّسة بذلك العقل الرعوي الاستبدادي على حساب التوجه الشعبي الديمقراطي. ومن ثم فإنّ لإحياء المجتمع المدني ثلاثة مداخل ضرورية: أولها، كسر احتكار سلطة الدولة، وتعزيز طابعها الديمقراطي ووظائفها الاجتماعية. وثانيها، إلغاء طابعها الجزئي، أي إلغاء كونها دولة الحزب، أو دولة النخبة أو دولة الطغمة أو دولة أي عصبية من العصبيات. وثالثها، إلغاء طابعها الأمني.

وهكذا توصّل الحافظ إلى منظومته الفكرية بعد ممارسة النقد للأيديولوجيا على مستويين: أولهما، نقد الأيديولوجيا التقليدية السائدة في المجتمع، هذه الأيديولوجيا المفوَّتة التي تكرس روح الامتثال والعزوف، وتحول المجتمع إلى كتلة هامدة خارج أسوار العصر وتفاعلاته، هذه الأيديولوجيا هي التي تحدد موقف الإنسان العربي من (الشغل، المرأة، الطبيعة، الوقت ... الخ) وهي التعبير الفكري عن التأخر التاريخي العربي. وثانيهما، نقد أيديولوجيا الأنتلجنسيا العربية، إذ رأى أنها أيديولوجيا مستلبة بسبب كونها إما أيديولوجيا سلفية أو أيديولوجيا اغترابية.

وهكذا، فإنّ ياسين الحافظ أدرك أهمية دور العامل الثقافي في إنتاج وعي الأمة بذاتها، بوصفه وعي مجتمع وليس وعي طبقة، وبالتالي «الخصوصية» الثقافية المتمثلة بدور الإسلام الإيجابي في التاريخ العربي، من حيث كونه أمّن سياجاً أيديولوجياً للأمة حماها من التبعثر، وإن غدت هذه «الخصوصية»، في منظور الحافظ، الجذر الأساسي لـ «الفوات التاريخي»، بصفتها تعبيراً عن وعي سكوني لمجتمع تقليدي.

(*) – ترك ياسين الحافظ كتابات عديدة من أهمها: دراستان نقديتان «حول تجربة حزب البعث» و«نظام عبد الناصر» نشرهما في كتاب «في الفكر السياسي» في العام 1963، والذي صدر بجزئين مع جمال الأتاسي وعبد الكريم زهور والياس مرقص، وكتابه الأول «حول بعض قضايا الثورة العربية» في العام 1965، وكتابه الثاني «اللاعقلانية في السياسة العربية/نقد السياسة العربية في المرحلة ما بعد الناصرية» في العام 1975، وكتابه الثالث «التجربة التاريخية الفيتنامية/ تقييم نقدي مقارن مع التجربة التاريخية العربية» ثم كتابه الرابع «الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة» في العام 1976، وأخيرا كتابه الخامس «في المسألة القومية الديمقراطية» ونشر بعد وفاته في العام 1978.

(**) – باحث استشاري في «مركز الشرق للبحوث – دبي»